[المعرب]

قوله: (فالمعرب: المركب.....).

المركب في الاصطلاح، مجموع شيئين: إما لشئ واحد، مثل: " بعلبك "، أو لإفادة نسبة مثل: قام زيد، وزيد قائم، وجزء المركب لا يسمى مركبا، وهذا مسلم لكن في الاصطلاح، أما لغة فيسمى مركبا؛ إذ كل واحد من الجزأين قد ركب مع الآخر، فيطلق عليه لغة أنه مركب.

قالوا: يلزم أن يكون مجموع " زيد " قائم معربا؛ لأن جزأه يدل على جزء معناه، فهو مركب؛ فيكون معربًا، وألا يكون " زيد " من " زيد قائم " معربًا؛ لأن جزأه لا يدل على جزء معناه، فليس بمركب؛ فلا يكون معربًا.

والجواب: ما ذكرناه من أن المراد بالمركب: المركب لغة، وأما اعتبار المركب بأن يكون جزؤه دالا على جزء معناه، واعتبار المفرد بألا يكون جزؤه دالا على جزء معناه فاصطلاح خاص في علم خاص.

وأورد على حد المعرب: باب ما لا ينصرف، نقضا في قولك: جاء إبراهيم، فقيل: يلزم ألا يكون معربا؛ لكونه مشابها لمبنى الأصل الذى هو الفعل، فلا يكون المعرب حينئذ جامعا؛ لخروج بعض المحدود منه.

وأجيب بمنع كون باب ما لا ينصرف، مشابها لمبنى الأصل، غايته أنه مشابه للفعل، ولا يلزم من كونه مشابها للفعل مشابهة الماضي، إذ لا يلزم من كون الشيء مشابها للعام كونه مشابها للخاص من حيث هو خاص.

وأورد عليه أيضًا: مبنى الأصل نفسه، الذى هو الفعل الماضي وفعل الأمر والحرف، فقيل: يلزم أن تكون معربة؛ لأنها مركبة لم تشبه مبنى الأصل، وحينئذ يدخل في الحد ما ليس من المحدود؛ فلا يكون مانعا.

وأجيب بمنع تناول الحد له؛ لأن هذا الحد لما دل على أن المعرب هو المركب غير المشابه لمبنى الأصل كانت دلالته على أنه غير مبنى الأصل أقوى، وبأن الحد إنما

سبق في حد الاسم المعرب فيكون تقديره: الاسم المعرب: اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل، وحينئذ لا يتناول مبنى الأصل؛ لأن مبنى الأصل لا يكون اسما.

حاشية في حد المعرب عند قوله في شرحه: (وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل).

حاصل هذا: أن معرفة وصف الشيء متوقف على معرفة ذلك الشئ، فلو عرف الشيء بوصفه لزم الدور. وفيه نظر؛ إذ جاز أن يكون ذلك الوصف مستفادا من عرف أو اصطلاح أو غير ذلك؛ فلذلك نقول ها هنا: جاز أن تكون معرفة كون المعرب يختلف آخره حاصلة من استعمال العرب، لا من المعرب؛ فلا يلزم الدور.

obeikandl.com